في غير اللازم ويمتنع اعرابها واما حائز البناء اي الذي لا يجب
ولا يمتنع قوله فانظر وفي المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه
بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة يجب البناء فانك
تقول يوم يقدم زيد وبوما ما يقدم فيه زيد ففي صورة الاضافة
منع الظهور الى المضاف في الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم
الاضافة فانه يلزم فيها الربط وقد حاذ بناء اذ في المضاف اليها
او الى اذ للمضاف اليها فانها اي الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها
على الفتح لخفته ويجوز اعرابها بالاتفاق لعدم لزوم اضافتها
فعلة البناء فيها عارضة لعلة ما تقدم من الظروف اللازمة
الاضافة الى الجملة ولو باعتبار القائم كما في حيث نحو قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح وبالضم
في اليوم والفتح علامة البناء والضم اعراب وقد يجوز بناؤها واعرابها
اتفاقا في قوله تعالى ومن خزي يومئذ بفتح يوم وجوزه ثم
ان ظاهر اضافة هذه الظروف الى اذ من قبيل اضافة
المساوي فتحلوا فيها قال الرضي ان هذه الظروف ليست
في الحقيقة بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة
حيث باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع التنوين العوض
لتنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل
الكل في المعنى المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام
الى الخاص لان اذ اخص باضافته الى الجملة وكذلك
اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وعلى
مع دخول ما على ما وان المصدرتين وان المؤدة يجوز
فيها البناء لاضافتها الى ما صدرت منه وقيل الاصل والاعراب
لعدم لزوم الاضافة هذا خصوص بمضرها ولا يجوز
في التثنية والجمع الا الاعراب تقول قمت مثل ما قام زيد
او غير ما قام ومثل ان قام وغير ان قام زيد قائم واسم لا
المفردة وقد عرفت اسم غير المفردة المتصل بها اي بلا المفردة
غير المضاف والمشبه به النكرة لا المعرفة والمنفصل مبني
مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه معرب منصوب اذا لم

يفصل

يفصل وقد سبق نحو لا حول عن معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة
الله تعالى الا بعون الله وتوفيقه فانه يجوز بناؤها
على الفتح على ان يكون لا فيها لنفي الجنس ولا قوة اي
على لا حول عطف موزد ولا بأس بتقدير خبر واحد مع
لان نوارد عاملين متماثلين على معمول واحد يجوز اتفاقا اي
لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فعلى ان الاسمين مبتداء والخبر
خبر المبتداء فلا مبتداء معطوف على مبتداء فيكون جملة
مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب سيبويه ان
عامل في الاسم والخبر فيعطف لا الثانية مع اسمه على الاولى والخبر
لها فتكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر
واحد لهما لانه في قوة لا يشئ من الامرين قائما كما سمعه واحد
في المآل اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر
الجملة الاولى بقرينة الثاني وبفتحها على الغاء لا فيهما وجعلها
مبتداء لوجود شرطها وان الغاء وهو التكرار ولان لا كانها
في جواب انفقر الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال
ويجوز فيه عطف موزد على موزد وعطف جملة على جملة وفتح
الاول على ان يكون لا النفي الجنس مع نصب الثاني معطوفا
على لفظ الاول لان حركته حكمية كحركة الاعراب لفروضه بسبب
عارض او على محله القريب لان تابع المبني تابع لمحله ولا زائدة
مع رفعه فيه ويجوز في عطفه الاعتباران المذكوران
مع رفعه عطفا على محل البعيد ولا زائدة ويجوز ان يكون
المشبهة بليس ولا يجوز على هذا الاعطف الجملة وعلى
الوجه الاول يجوز في عطفه عطف المفرد على مذهب سيبويه
لان عنده لا تعمل لا النفي الجنس في الخبر اذا كان اسمه
مشابها لما عرفت فيكون مع اسمه مبتداء والخبر بعده خبر المبتداء
واما على مذهب غيره فتتعين عطف الجملة لان لو كان عطف
موزد لا جتمع عاملان متباينان لا والابتداء على معمول واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)